CD/PV.884
28 August 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد روبيرتو بيتانكورت روواليس (إكوادور)

(A) GE.01-64504

الرئيس (ترجمة من الإسبانية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد الثمانمائة لمؤتمر نزع السلاح.

يوجـــد متكلم واحد في قائمة المتكلمين لهذا اليوم هو السفير براساد كارياواسام ممثل سري لانكا، هو المنسق الخاص لتحسين وزيادة فعالية أداء المؤتمر، وهو يود أن يقدم تقريراً إلينا عن مشاوراته بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة للسفير براساد كارياواسام، المنسق الخاص لتحسين وزيادة فعالية أداء المؤتمر.

الســـيد كارياواسام (سري لانكا): السيد الرئيس، بما أنني أتكلم الآن للمرة الأولى في أثناء رئاستكم أطلب إليكم أن تسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم على تسلمكم هذا المنصب الرفيع، ويسرني أن أؤكـــد لكـــم تعاون وفدي تعاوناً كاملاً معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لسلفكم السفير كارلوس آمات فوريس ممثل كوبا لإدارته التي اتسمت بالكفاءة والروح المهنية كرئيس للمؤتمر، وهذا ما يتسم به جميع الدبلوماسيين الكوبيين.

وفي الجلســـة الســـابعة والسبعين بعد الثمانمائة التي عُقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قرر مؤتمر نزع الســـلاح في جملة ما قرره تعيين منسق خاص لتحسين وزيادة فعالية أداء مؤتمر نزع السلاح، وذلك نتيجة جهود متواصلة بذلها الرئيس في حينه السفير كاميلو ريِّس رودريغيز، ممثل كولومبيا. وعملاً بهذا القرار عُينت أنا وكُلفت بمهمة وضع جميع الاقتراحات والآراء في الاعتبار وكذلك ما يتخذ من مبادرات في المستقبل في تصريف أعمالي. وطـــلب المؤتمر أيضاً إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إليه قبل اختتام دورته في عام ٢٠٠١. وأود أن أغتنم هذه المناســـبة لأتقـــدم بالشكر من مجموعتي وهي مجموعة الـ ٢١ وكذلك من جميع أعضاء المؤتمر لما أبدوه من ثقة فيّ بتكليفي بهذه المهمة الثقيلة.

وإنني أعتقد أن قرار تعيين منسق خاص لتحسين وزيادة فعالية أداء المؤتمر هو دليل على أن أعضاء مؤتمر نـــزع السلاح يتفقون من حيث المبدأ على وجود حاجة ورغبة في اعتماد تدابير لمواصلة تحسين أداء المؤتمر. ومع ذلك، فإنه رغم اتفاقنا جميعاً على ضرورة الإصلاح يبدو أن اتخاذ قرارات حازمة بشأن أي مسألة لا يزال يجانبنا. وأســـباب هذا الطريق المسدود واضحة، وأشار إليها بعض المتكلمين الذين اختاروا الكلام في هذا المحفل. وأكد البعض أيضاً أنه لا ينبغي تفسير العمل المتعلق بالإجراءات على أنه بديل عن العمل الجوهري. ويعتقد كثيرون أن عجـــز هذا المؤتمر عن الاضطلاع بأعمال موضوعية ليس مسألة إجرائية بل هو مسألة سياسية موضوعية. ونتيجة لذلـــك، فـــإن الصلة بين الجوهر والإجراء كانت أيضاً موضع تدقيق أعمق. غير أن الكثيرين يعتقدون أيضاً أنه بإمكانـــنا في هذه الأوقات الصعبة التي تواجه المؤتمر أن نبتكر إجراءات أو أن نبسِّط إجراءاتنا بحيث نشجع على

القيام بقدر من العمل الموضوعي الذي يمكن أن يكون في أقله مفيداً ويبعث الأمل على إجراء مفاوضات موضوعية كاملة حول مسائل متفق عليها عاجلاً لا آجلاً.

وفي أثناء الفترة القصير المتاحة لنا، بذلت كل جهد لإعطاء ولايتي حقها. ومنذ عام ١٩٩٠ عمل عدد ممن سبقوني في هذه المهمة على معالجة هذا الموضوع، وبخاصة السفير كمال، ممثل باكستان، والسفير زهران، ممثل مصر، والسفير ايلاينس ممثل شيلي. وقد اعتمدت على أعمالهم في البحث عن السوابق وسعياً لتحديد الاتجاه. وتعلمت أيضاً من الآراء التي أعرب عنها عدد من الوفود بصفة غير رسمية ومن بعضها الآخر التي وردت مكتوبة. وبغية تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملي، أجريت جولتين من المشاورات المفتوحة غير الرسمية. وأثار الأمل في نفسي مستوى الحضور وعدد الوفود التي شاركت في هذه لمشاورات. وفيما تكلمت وفود كثيرة وأعربت عن آرائها لم يقدم عدد من الوفود آراءه في أي مسألة أو في بعض المسائل فقط. وإنني أعتقد أن هذا التردد يرجع إلى اختيارهم ذلك أو ربما إلى التقصير. وفي كلتا الحالتين فإن وجود قاعدة توافق الآراء على جميع المستويات يعني أن الاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا التقرير هي استنتاجات برهن الاستشارة.

السيد الرئيس، في أثناء مشاوراتي التي أجريتها قدمت قائمة إرشادية بالمسائل المطلوب مناقشتها وذلك بهدف توجيه العمل بطريقة مجدية، ولم تكن هذه البنود جامعة، ورحّبت بتقديم اقتراحات جديدة من الوفود من أجل المزيد من التداول. وفي ختام مشاوراتي، اتضح لي أنه من غير الممكن اتخاذ أي قرارات في هذه الدورة بشأن أي مسائل. غير أن هناك مسائل قليلة يوجد بشأنها على ما يبدو درجة أكبر من التفاهم والاتفاق.

واسمحوا لي الآن بالتعليق على مسائل محددة سبق النظر فيها في أثناء المناقشات. وهذه المسائل تقع في نظري في فئتين عامتين. يبدو لي أن الفئة الأولى تلقى موافقة عامة في أوساط الوفود. أما المجموعة الثانية من المسائل فتتطلب عملاً أكثر إذا ما أريد بلوغ مزيد من التفاهم بين المندوبين.

أما المسائل التي تلقى موافقة عامة فهي التالية:

أولاً، لقد استفاد المؤتمر استفادة مثلى من الآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي. ويرى البعض أن عدداً من مواد النظام الداخلي إما يساء تفسيرها أو تتعرض للإهمال بكل بساطة. ورأى كثيرون أن هذه المواد قد فات آوانها وتتطلب تأويناً لإزالة أوجه الغموض. وفي هذا الصدد، فإن المقرر CD/1036 الذي اعتمد في آب/أغسطس ١٩٩٠ وضع موضع تدقيق ونقاش. وقدم اقتراح لقي دعم الكثيرين بتعديل الفقرة ٥(د) من المقرر CD/1036 لجعلها أقل غموضاً. أما الفرع الذي يتناول تعيين منسقين خاصين في المقرر CD/1036 في حالة عدم وجود توافق في الآراء حول إنشاء هيئات فرعية أو حول ولاياتها في الأسبوعين الأولين من بدء الدورة السنوية

للمؤتمر فهو فرع جدير بمزيد من النظر. وإنني أوصي بشدة بأن نبذل الجهد في هذه المسألة بهدف اعتماد مقرر في أوائل الدورة القادمة. واعتبر البعض أن الفقرتين ٥(ج) و٧ من المقرر CD/1036 هما فقرتان جديرتان بالتجديد.

ثانياً، ينبغي الاستفادة على نطاق أوسع وبصورة أكثر تكراراً من المشاورات غير الرسمية والمفتوحة. ورأى البعض أن المؤتمر لم يستفد من الجلسات العامة استفادة كاملة وبالتالي ينبغي للرئيس أن يعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة حول مسائل موضوعية لإعداد القاعدة لبدء المفاوضات.

ثالثاً، تعيين "أصدقاء الرئيس". غير أن الاتفاق العام حول هذا التدبير اتسم بإجراء تمييز واضح بين "أصدقاء الرئيس" وبين "المنسقين الخاصين"، وجرى التأكيد على وجوب أن تكون فترة ولاية "الأصدقاء" متزامنة مع فترة ولاية الرئيس الذي يعين هؤلاء "الأصدقاء".

رابعاً، إشراك المجتمع المدني بشكل من الأشكال. وجدت آراء وتصورات عديدة مختلفة بشأن طريقة تطبيق مشاركة المنظمات غير الحكومية. أما الغياب الواضح لأي اعتراض على مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر فلا يمكن بالتالي تفسيره كقبول تام للمشاركة غير المحددة لهذه المنظمات في مؤتمر نزع السلاح.

خامساً، دور الأمانة. لم يعرب أي وفد عن أية مخاوف إزاء دور الأمانة.

سادساً، توسيع عضوية المؤتمر. فيما لم يعرب أي وفد عن أية آراء ضد توسيع العضوية برزت آراء متباينة حول طريقة إجراء هذا التوسيع. وقد نظر في هذه المسألة نظرة عابرة في سياق صلتها بالأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح. وقد اضطلع زميلي المنسق الخاص لهذا الموضوع المحدد بمزيد من العمل.

السيد الرئيس، توجد عدة مسائل رئيسية أخرى تتطلب مزيداً من المناقشات الموضوعية بهدف التوصل حتى إلى تفاهم عام. وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى والأهم هي مبدأ توافق الآراء. كانت هذه المسألة موضع التدقيق الشديد إلى أبعد الحدود وكانت الأكثر إثارة للجدل في أثناء المناقشة. واعتقد بعض الوفود أن قاعدة توافق الآراء بشكلها الحالي في مؤتمر نزع السلاح، أي اقتضاء الإجماع في جميع المسائل، تشكل مصيبة المؤتمر. وهؤلاء يؤكدون بقوة ضرورة تحديد قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، رأى عدد من الممثلين الآخرين عدم وجود حاجة لإجراء أي تغيير في قاعدة توافق الآراء الحالية نظراً إلى طبيعة أعمال المؤتمر والمرونة الواضحة التي توفرها هذه القاعدة لضمان المصالح القومية.

ثانياً، مسألة اعتماد جدول أعمال وبرنامج عمل المؤتمر سنوياً أو بطريقة أخرى. وقد بحثت هذه المسألة في سياق ولايتي حتى رغم معالجة زميلي المنسق الخاص لها. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق واضح حول تغيير الوضع الراهن لهذه المسألة سواء بذاتها أو بصدد أية مسألة أخرى تتعلق بالأداء الفعال.

ثالـــثاً، فعاليـــة نظام المجموعات الحالي. يرى البعض أن النظام الحالي يعمل على نحو حسن بينما تمسك آخرون بقوة بالرأي القائل إن نظام المجموعات الحالي ينبغي له أن يكون أكثر مرونة وأن يكون غير رسمي بدرجة أكـــبر. ووجدت رغبة في صفوف البعض في إنشاء "مجموعات متماثلة في التفكير" على أساس المصالح المشتركة تتجاوز حدود نظام المجموعات الحالي.

رابعاً، إنشاء فئة جديدة من اللجان. وفيما اتخذ البعض موقف التزام الانفتاح على إنشاء فئة جديدة من اللجان للمناقشات الموضوعية لبنود جدول الأعمال، شعر آخرون بأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تكاثر الآليات التي تفتقر إلى أية إمكانية لإحراز تقدم موضوعي، وأن تدبيراً كهذا ليس من شأنه إلا أن يضر بكفاءة المؤتمر.

خامســـاً، اســـتمرار أعمـــال الهيئات الفرعية السابقة. اعتقد كثيرون بأنه حالما تنشأ هيئة فرعية يتعين اســـتمرارها من سنة إلى أخرى حتى تنجز ولايتها أو حتى يتضح أن المفاوضات فيها لا يمكن أن تؤدي إلى خاتمة ناجحة. ومع ذلك، وجد بعض من يشعرون بأن استمرار الهيئات الفرعية إلى ما بعد الدورة يعتبر أمراً غير منطقي لأن جدول الأعمال وبرنامج العمل يتعين اعتمادهما أولاً وفي كل سنة.

سادساً، الإنشاء التلقائي للجان مخصصة تعنى بجميع بنود جدول الأعمال. ورأت وفود كثيرة أن الإنشاء التلقائي للجان مخصصة تعنى بجميع بنود جدول الأعمال قد يكون صعباً لأن المؤتمر قد لا يكون مستعداً للمشاركة في أعمال موضوعية بشأن بنود معينة.

سابعاً، مدة الرئاسة. كان هذا موضوع مناقشة حيوية. فقد أيد البعض تأييداً قوياً إجراء تغيير في النظام الحالي الدوري طارحين بضع أفكار محددة تتعلق بطريقة اعتماد نظام جديد. ومع ذلك، طرحت آراء مخالفة تعتبر أن النظام الحالي هو نظام نزيه ووسيلة ضرورية لمواصلة مشاركة الوفود في أعمال المؤتمر.

ثامناً، التقرير السنوي. فيما أيد البعض فكرة وضع ملخص للقضايا والموضوعات والمبادرات الرئيسية التي ترد في بيانات الجلسات العامة كجزء من التقرير، رأى آخرون أن ذلك مجرد تكرار لأن المحاضر الحرفية لمؤتمر نزع السلاح متاحة.

تاســـعاً، مجموعة صغيرة لدراسة موضوع تحسين زيادة فعالية أداء المؤتمر. فيما رحب البعض بهذه الفكرة رأى بضـــعة آخـــرين أن هذه المسألة يفضل معالجتها من قبل مقرر خاص يعنى بهذا الموضوع حيث يمكن ضمان الشفافية والمشاركة على نطاق أوسع في العمل.

عاشراً، إنشاء مكتب للمؤتمر يضم الرئيس والأمين العام وممثلي الدول الأعضاء والمجموعات. وبصدد هذا الاقتراح أبدى البعض شكوكاً في ضرورة أو فعالية إيجاد مكتب كهذا وأعربوا عن مخاوفهم من أن يكون إنشاء مكتب بمثابة تأسيس وتثبيت لعملية المشاورات الرئاسية الحالية.

السـيد الرئيس، كما سبق لي أن ذكرت، إن انعكاس المناخ الجغرافي - السياسي الراهن في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك وجود قيود زمنية لا يسمحان لنا بالاتفاق على أية إجراءات محددة لتحسين وزيادة فعالية أداء المؤتمـر. غـير أن هناك رغبة عامة واضحة بالاستمرار إلى السنة القادمة بأعمال المقررين الخاصين المعنيين بهذه المسائل. وفي هذا الصدد، أؤيد بقوة تعيين ثلاثة منسقين خاصين جدداً في أوائل السنة القادمة كي يكون لهم مجال كافٍ للعمل من أجل التوصل إلى قرارات واستنتاجات بشأن المسائل التي تلقى اتفاقاً عاماً.

واسمحـوا لي أيضاً أن أغتنم هذه المناسبة لوداع زميليّ المنسقين الخاصين السفير بتكو دراغانوف، ممثل بلغاريا، الذي تركنا فعلاً بعد توليه مسؤوليات أعلى. أما السفير غونتر زايبرت، ممثل ألمانيا، فسوف يتركنا قريباً لـدى انـتهاء مدة خدمته هنا. أما المؤتمر وأنا شخصياً فسوف يفتقدان التجربة والروح المهنية التي أبداها هذان الدبلوماسيان الصديقان، وأتمنى لهما كل خير في عملهما في المستقبل.

أخيرا، وليس آخراً، إن السيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، يستحق كلمة شكر خاصة لدعمه الـثابت للمساعي التي قمت بها في هذه المسألة. فقد كان دائماً حاضراً في المشاورات غير الرسمية يستمع بانتباه لآراء الوفـود. وشجعنا على السير قدماً. وإنني أود أن أشكره، وأن أشكر السيد رومان - موري، نائب الأمين العـام، والسيد جيرزي زاليسكي، وموظفي الأمانة والمترجمين الفوريين لاستعدادهم الدائم لتقديم الدعم في أثناء فترة خدمتي كمنسق خاص.

الـرئيس (ترجمة من الإسبانية): أشكر المنسق الخاص لتحسين وزيادة فعالية أداء المؤتمر لبيانه وللكلمات اللطيفة التي وجهها للرئاسة.

هل هناك وفود أخرى ترغب في الكلام الآن؟

أود أن أشـير إلى أن مشروع التقرير سيتاح بجميع اللغات الرسمية في الصناديق المخصصة للوفود في يوم الخميس الموافق ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١. وإنني أعتزم الانتقال إلى القراءة الأولى لمشروع التقرير في اجتماع غير رسمي يلي الجلسة العامة في يوم الثلاثاء الموافق ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وبذلـك تختتم أعمالنا لهذا اليوم. الجلسة العامة القادمة للمؤتمر سوف تعقد في يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

- - - - -